العرب
الإثنين 2019/12/09
السنة 42 العدد 11553

حقبة ما بعد 2011 تنهي آخر حروب الأيديولوجيا

شعوب فرقتها السياسة والطوائف فجمعتها احتجاجات الخبز

على عكس حقبة ما قبل عام 2011 الذي اندلعت فيه ما يعرف بثورات الربيع العربي المتواصلة موجتها الثانية في عام 2019، لم تعد اهتمامات الشارع العربي منصبة كما في السابق على قضايا وطنية وقومية سيطر عليها هاجس التحرر من الدول المستعمرة، حيث حوّلت حادثة إقدام الشاب التونسي محمد البوعزيزي على حرق جسده في أواخر عام 2010 إلى محرّك حرق أيضا الأيديولوجيا وشعاراتها التي لم تقدر على إشباع بطون الشعوب من الخبز.

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

منذ أن اجتاح العثمانيون الشام ومصر والحجاز عام 1517، وتنازل آخر الخلفاء العبّاسيين، محمد المتوكل على الله عن الخلافة للسلطان سليم الأول، وحتى توقيع معاهدة لوزان، ورثاء أمير الشعراء، أحمد شوقي الدولة العثمانية، واستبدال مستعمر بمستعمر آخر، سيطرت القضايا الوطنية والقومية على تحركات الشارع العربي. كانت مرحلة سادت فيها حركات التحرر.

وبينما حصلت مصر على استقلالها عن بريطانيا عام 1922، انتظرت دول عربية أخرى إلى عام 1971 لتنال استقلالها. وتركز نشاط المعارضة العربية بعد ذلك ضد أنظمة دكتاتورية استمدت شرعيتها من ادعاء النضال ضد المستعمر، وظل الحال على ما هو عليه حتى العام 2011.

> الشاب التونسي محمد البوعزيزي أضرم النار أواخر عام 2010، ليس في جسده فقط، بل في جسد الأيديولوجيا معلنا أن الشعوب العربية تريد الآن أن تشبع من الخبز

قبل أن ينقضي عام 2010 بأيام قليلة، أضرم الشاب التونسي محمد البوعزيزي النار، ليس في جسده فقط، بل في جسد الأيديولوجيا.. معلنا أن الشعوب العربية قد شبعت من الشعارات، وهي تريد الآن أن تشبع من الخبز.

الأزمة المالية التي أصابت دول العالم بدءا من العام 2008 طالت الدول العربية تباعا وقسمت ظهر أنظمة دكتاتورية فيها.

البعض اعتبر ما حدث في تونس مؤامرة، لماذا تونس بالذات وهي مضرب للمثل بالتنظيم والأمن وتقديم الخدمات الصحية والتعليم؟

لأن تونس كانت نموذجا ناجحا يحتذى، كانت أيضا المرشح الأول لانطلاق الربيع العربي. لم يكن لدى تونس ما تعتمد عليه سوى كفاءاتها البشرية، لم يكن لديها ما يكفي من الثروات لتحمي نفسها من آثار الأزمة الاقتصادية.

الاقتصاد التونسي يعتمد على تصدير المنتوجات الفلاحية والزراعية لدول أوروبا، وعلى السوّاح الأوروبيين الوافدين إليها، وكان طبيعيا أن تكون تونس أول من يكتوي بنار الأزمة، وتكون أول المتأثرين.

بين عام 2008 وعام 2011، ثلاث سنوات كانت كافية لتصل آثار الأزمة الاقتصادية إلى تونس.

ومنذ وفاة البوعزيزي في ديسمبر 2010، حذا العديد من الشبان حذوه، بإشعال النار في أنفسهم في مواجهة الصعوبات الاقتصادية المزمنة، كان آخرهم عبدالواحد الحبلاني، 25 عاما، أضرم النار في نفسه وتوفي في المستشفى في 29 نوفمبر الماضي احتجاجا على سوء الأحوال المعيشية.

سقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي في تونس تلاه سقوط نظام حسني مبارك في مصر. وفي دول أخرى، مثل سوريا واليمن وليبيا، تطورت حركات الاحتجاج ضد السلطات إلى حروب لا تزال قائمة.

لبنان، الذي شهد حربا أهلية كانت آخر حروب الأيديولوجيا، هو آخر المنضمّين إلى احتجاجات الخبز. في 17 أكتوبر أعلنت الحكومة اللبنانية فرض ضريبة على المكالمات عبر تطبيقات المراسلة عبر الإنترنت، في سياق أزمة اقتصادية حادة وأدى هذا الإجراء، على الرغم من سحبه لاحقاً، إلى تفجير غضب اللبنانيين الذين نزلوا على الفور إلى الشارع.

اللبنانيون الذين فرقتهم في الماضي السياسة والطوائف والمذاهب، جمعتهم اليوم الأزمات الاقتصادية والبطالة والفقر. تجمع عشرات الآلاف من اللبنانيين في بيروت وطرابلس وصور وبعلبك للمطالبة برحيل طبقة حاكمة تعتبر فاسدة وغير كفؤة.

في أوائل فبراير الماضي أقدم اللبناني، جورج زريق، على إضرام النار بنفسه في ساحة المدرسة في مشهد ذكرنا بالتونسي البوعزيزي، بعد أن رفضت إدارة المدرسة، التي تتعلم فيها ابنته، إعطاءه إفادة لينقلها إلى مدرسة رسمية تابعة للدولة، قبل أن يسدد المستحقات المتراكمة عليه بسبب سوء وضعه المادي.

ومؤخرا أقدم لبناني آخر، طلبت منه ابنته أن يشتري لها "منقوشة" زعتر ثمنها نصف دولار عجز عن شرائها، على إنهاء حياته. مضى إلى خلاء خلف البيت، وهناك أدخل رأسه بحبل، ثم هوى بنفسه منتحرا.

في 29 أكتوبر، استقال رئيس الوزراء سعد الحريري لكن التظاهرات استمرت مطالبة بتشكيل حكومة تكنوقراط ومستقلين.

وفي العراق نسي العراقيون خلافاتهم المذهبية وتظاهروا بالآلاف في بغداد وفي جنوب البلاد ضد الفساد والبطالة وتردي الخدمات. واكتسبت التظاهرات زخماً مع مسيرات ضخمة دعت إلى "إسقاط النظام". وتعرّض المتظاهرون لإيران التي تمارس نفوذاً في العراق، وأشعلوا النار في قنصليتها.

وبلغت حصيلة قمع الاحتجاجات المئات من القتلى معظمهم من المحتجين، والآلاف من الجرحى في بغداد ومدن الجنوب.

ولم تنجح استقالة رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي في تهدئة الشارع، بعد أن "أفرغتها الدماء التي أريقت من مضمونها".

وكانت الاحتجاجات قد أدت إلى إزاحة رئيسين، في السلطة منذ عقود، في كل من السودان والجزائر.

في ديسمبر 2018 تظاهر السودانيون احتجاجا على زيادة سعر الخبز ثلاثة أضعاف. أصبحت التظاهرات أسبوعية وسرعان ما طالبت برحيل عمر البشير، الرئيس الذي حكم طيلة 30 عاما. وشهدت الجزائر تظاهرات حاشدة في 22 فبراير ضد ترشح الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة لولاية خامسة بعد أن هزلت صحته. وفي 2 أبريل استقال بوتفليقة تحت ضغط الشارع والجيش.

لكن المتظاهرين استمروا في النزول إلى الشارع بأعداد غفيرة كل جمعة مصرّين على رحيل كافة رموز "النظام الفاسد" الموروث من عهود بوتفليقة المتعاقبة، التي استمرت عقدين، وبينهم رئيس الأركان الفريق أحمد قايد صالح الذي أصبح الرجل القوي في البلاد.

ما يجمع بين كل هذه الاحتجاجات، التي بات يطلق عليها الربيع العربي، هو غياب الأيديولوجيا، فهل ينجح الاقتصاد في تحقيق "ربيع" عجزت عنه السياسة منذ عام 1517؟

الأزمات المعيشية

«شريعة الغاب» تحاصر مصير منظمة التجارة العالمية

فيتو أميركي يفتح الباب أمام شلل هيئة تسوية النزاعات

جنيف – ستكون منظمة التجارة العالمية بحلول موعد 11 ديسمبر الجاري على مشارف أسوأ الأزمات التي قد تزيد في حجم الخلافات داخلها منذ تأسست عام 1995، حيث من المرجح أن يدخل هذا الهيكل في مرحلة الفراغ القضائي إن نجحت الضغوط الأميركية في فرض تصوراتها الرامية إلى رفض تسمية قضاة جدد داخل الجهاز القضائي للمنظمة.

وبحلول 11 ديسمبر تنتهي من الناحية القانونية فترة ولاية اثنين من قضاة هيئة تسوية النزاعات داخل منظمة التجارة العالمية ليبقى على رأس الجهاز قاض واحد مما قد يعجّل بإلغاء هذا الهيكل برمّته مستقبلا.

وتستعد منظمة التجارة العالمية، الأربعاء، إلى إلغاء جهازها القضائي المشلول بسبب رفض الأميركيين تسمية قضاة جدد فيه، في وقت تواصل واشنطن التصعيد تجارياً ضد أوروبا والصين.

وإذا ما تواصل الإصرار الأميركي على البقاء على نفس الموقف، فإن بقاء قاض واحد على رأس جهاز تسوية النزاعات لا يسمح له قانونيا بفصل النزاعات بين أعضاء المنظمة.

ونجحت المنظمة التي تحتفي في يناير بمرور 25 عاماً على تأسيسها، في تجاوز الانقسامات حول ميزانيتها والمرتبطة بتهديدات من واشنطن، لكن تجميد الأميركيين العمل في محكمة الاستئناف التابعة لمجلس تسوية النزاعات في المنظمة، لا زال قائماً.

ويتزامن الشلل في عمل القسم القضائي في منظمة التجارة العالمية مع اجتماع مغلق بين يومي الاثنين والأربعاء للمجلس العام للمنظمة الذي يعتبر أهم جهاز فيها ويضم كافة أعضائها.

وستكون محكمة الاستئناف التابعة للمنظمة والتي تندد إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بأوجه الخلل فيها، في قلب النقاشات.

ورأى مدير منظمة التجارة العالمية روبرتو أزيفيدو أن إلغاء هذه المحكمة "قد يفتح الباب أمام حالة أكبر من عدم اليقين وعمليات انتقامية خارجة عن السيطرة".

وعلى الدول الأعضاء في المنظمة التي تأسست عام 1995 على أنقاض إلغاء الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة ذات الأحكام غير الملزمة على نقيض أحكام الجهاز القضائي الحالي، أن تسوي المشكلة قبل 10 ديسمبر حين يصبح عدد القضاة فيها، بفعل انتهاء مدة عملهم، غير كاف لحسن سير عملها.

وما لم يتم التوصل لاتفاق بشكل مفاجئ، فابتداء من 11 ديسمبر لن تكون منظمة التجارة العالمية قادرة على إلزام الدول الـ164 الأعضاء فيها على الالتزام بالقواعد، وهو وضع سيزيد من هشاشة التعددية الدولية التي تواجه تحديات أصلاً بسبب مواقف الرئيس الأميركي.

رأى إدوارد ألدن الخبير في السياسة التجارية في مركز دراسات مجلس العلاقات الخارجية في حديث أنه "لا شك في أن إدارة ترامب قضت على جهاز الاستئناف القضائي. كان ذلك هدفها ونجحت في تحقيقه".

والانتقادات الأميركية إزاء محكمة مجلس تسوية النزاعات ليست جديدة، فقد سبق أن عرقلت إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما (2009–2017)، تسمية قضاة فيها.

لكنها تزايدت منذ وصول دونالد ترامب إلى السلطة، فهو يتهمها بتجاوز صلاحياتها عبر إطلاق أحكام تقول واشنطن إنها تخرق السيادة الوطنية.

وتندد الولايات المتحدة كذلك خصوصاً بالرواتب المرتفعة جداً للقضاة وتخطيهم مهلة 90 يوماً لإعطاء أحكامهم. وترى أيضاً أن من المخالف للقواعد أن يوقف قاض معالجة ملف غير مكتمل بمجرد انتهاء ولايته.

وأكدت مفوضة التجارة الأوروبية سيسيليا مالستروم قبل انتهاء ولايتها أن الجهود التي بذلت في سبيل منع الولايات المتحدة من شل المحكمة ذهبت هباء بسبب التجميد الأميركي، شاجبةً هذا الخلاف الذي لا يزال قائماً بين 163 عضواً في منظمة التجارة العالمية والولايات المتحدة.

وفي جنيف، ندد السفير الأميركي في منظمة التجارة العالمية دينيس شيا بأن العديد من الدول "نفت ببساطة وجود أي مشكلة".

وأكد بدوره السفير الأوروبي في المنظمة، أغيار ماشادو، أن بروكسل أعربت عن عزمها "مقاربة المشاكل العميقة للاستياء المحيط بالنظام الحالي".

وأوضح مصدر دبلوماسي غربي أن "أوروبا منفتحة على مناقشة هذه الخلافات، لكن شرط أن ترفع الولايات المتحدة الحظر على تعيين القضاة".

توضح الباحثة في "معهد جاك دولور" إلفير فابري أن "منظمة التجارة العالمية بحاجة إلى ساقين لتأمين حسن سيرها، واحدة للجانب القضائي وأخرى للمفاوضات"، من أجل تفادي التحول إلى العمل بـ"شريعة الغاب".

وإذا ألغيت المحكمة الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، قد تتحول الحرب التجارية إلى القاعدة السائدة دولياً.

بحسب الباحث إدوارد ألدن، سيكون هناك دائماً قرارات في المنظمة تصدر في مرحلة ابتدائية، "لكن يمكن لأي بلد أن يجمد اتخاذ قرار ما عبر استئنافه أمام جهاز لم يعد موجوداً".

روبرتو أزيفيدو

> إلغاء هيئة تسوية النزاعات قد يفتح الباب أمام الفوضى

ويرى أن شلل الذراع القضائية لمنظمة التجارية العالمية لا يسهم سوى في إضفاء طابع رسمي للنظام التجاري العالمي المضطرب بسبب القرارات الأميركية لفرض رسوم جمركية على شركائها الاقتصاديين وخطوات هؤلاء المضادة.

وانطلاقاً من الرغبة في تفادي الوصول إلى فوضى تجارية مماثلة، أعلنت كندا والاتحاد الأوروبي والنرويج تأسيس هيئة استئناف مؤقتة مخصصة للنظر في أي نزاع تجاري بين بروكسل وأوتاوا وأوسلو.

ويمكن لأعضاء آخرين في المنظمة أن يكتفوا بنظام لتسوية النزاعات قائم فقط على أحكام صادرة عن جهاز المرحلة الابتدائية.

وقال السفير الأميركي في منظمة التجارة العالمية "يعود لأطراف أي نزاع أن يحدّدوا معاً السبيل الذي يريدون اتباعه" لتسوية نزاعهم.

منظمة التجارة العالمية على مشارف أسوأ الأزمات